

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

إعلان وزاري صادر عن الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية

مقدم من الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
والولايات المتحدة الأمريكية*

1 - ظلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على مدى أكثر من خمسين عاما، عنصرا حيويا لا غنى عنه في نظام عالمي قائم على القواعد. ونعيد التأكيد على معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية في نظام منع انتشار الأسلحة النووية والدعامة في السعي إلى نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونذكر بجهودنا المستمرة المبذولة للحد من المخاطر النووية تعزيزا للالتزاماتنا بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

2 - ومع بدء المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، نؤكد من جديد استمرار أهميتها، ونتعهد بالعمل بشكل إيجابي من أجل التنفيذ الكامل لجميع أحكامها والتحقق الكامل لمقاصدها. ومن بينها تعزيز السلام والأمن الدوليين، اللذين نلتزم بالحفاظ عليهما وتعزيزهما، بوصفنا دولا حائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار وأعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

3 - ولا يزال قادة فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ملتزمين التزاما راسخا بالأهداف الواردة في البيان المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2022 بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح. ونسلم أن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تُخاض أبدا وتصرّف بناء على فهم عميق لهذا الأمر. ونؤكد التطلع إلى الحفاظ على الإنجاز المتمثل في عدم حدوث أي حالات استخدام للأسلحة النووية منذ عام 1945 ونؤكد هول ما هو على المحك في هذا الصدد. وينبغي للأسلحة النووية، طالما بقيت، أن تخدم الأغراض الدفاعية، وتردع العدوان، وتمنع الحرب. وإننا ندين أولئك الذين يستخدمون الأسلحة النووية أو يهددون باستخدامها للإكراه العسكري والترهيب والابتزاز. فهذه الأفعال خطيرة للغاية وتتعارض مع مقاصد معاهدة عدم الانتشار وميثاق الأمم المتحدة. وفي أعقاب الحرب العدوانية غير المبررة وغير القانونية التي تشنها روسيا على أوكرانيا، ندعو روسيا إلى الكف عن خطابها وسلوكها النوويين غير المسؤولين والخطيرين،

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



وإلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، والالتزام مجدداً - قولاً وفعلاً - بالمبادئ المكرسة في البيان الأخير الصادر عن القادة بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح.

4 - وقد قللت معاهدة عدم الانتشار من خطر نشوب حرب نووية مدمرة، ويجب أن يشكل تقليل هذا الخطر بدرجة أكبر أولوية بالنسبة لجميع الدول الأطراف في المعاهدة ولهذا المؤتمر الاستعراضي. ونحن ندرك أن أفضل طريقة للتصدي لهذا الخطر هي اتخاذ خطوات ملموسة وموضوعية وهادفة والتغلب على التحديات الاستراتيجية والسياسية والتقنية اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتصف ورقة العمل التي قدمناها مبادئ ومسؤوليات الممارسات المسؤولة للدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوضح الطرق التي ستمضي بها حكوماتنا قدما في تنفيذ البيان المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير.

5 - وبفرض ضمانات نووية أقوى من أي وقت مضى، تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من تعهدات عدم الانتشار، نذكر بأن معاهدة عدم الانتشار قد أرست الأساس اللازم لمنع انتشار الأسلحة النووية وللتقاسم الآمن للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وهناك إمكانية هائلة لتقديم المزيد من الإسهامات في مجالات الطاقة والزراعة والصحة والبيئة وغيرها من المجالات. ونجدد التزامنا بتعزيز وتوسيع نطاق مساهماتها في التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ في جميع أنحاء العالم.

6 - وقد أدت المؤتمرات الاستعراضية السابقة والالتزامات التي قطعناها تجاه بعضنا البعض إلى النهوض بهذه الأهداف المشتركة، ولا تزال تلك الالتزامات هامة. وقد سعت حكوماتنا إلى تنفيذ تلك الالتزامات وستواصل السعي إلى ذلك. وفي المؤتمر الاستعراضي العاشر، يجب علينا أيضا أن نستمر في التطلع قدما، لتحديد المهام الأكثر إلحاحا للنهوض بالركائز الثلاث للمعاهدة، ألا وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا. وتمثل كل ركيزة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، يمكن للجميع الإسهام فيها.

7 - ونحن ندرك تماما الصعوبات التي نواجهها، والتحديات التي فرضتها الأحداث الأخيرة على تلك الركائز الثلاث. وفي هذا الشهر، يجب أن تعزز أفعالنا وأفعالنا والأرضية المشتركة التي نبنيناها المعايير العالمية المستمدة من هذه المعاهدة والتي تحمينا جميعا. وهذا يتطلب أن ننضم إلى رفض الخطاب النووي غير المسؤول والهجمات المتهورة التي تعرّض للخطر المفاعلات النووية والمرافق النووية السلمية المرتبطة بها. ويقع على عاتق جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، سواء كانت دولا حائزة للأسلحة النووية أو دولا غير الحائزة للأسلحة النووية، واجب تجسيد وتعزيز السلوك المسؤول وضبط النفس في الوفاء بالتزاماتها. ونشير، في هذا الصدد، إلى ضماناتنا الأمنية السلبية والإيجابية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وسنحترم هذه الضمانات.

8 - ونحن ملتزمون بالتصدي لأزمات الانتشار الإقليمية أينما نشأت. ونكرر التأكيد على أن إيران يجب ألا تطور أبدا سلاحا نوويا. ونأسف لأن إيران لم تقم بعد، على الرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة، باغتنام الفرصة للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 وعلى التعاون بشكل عاجل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل المسائل المتعلقة بالمواد والأنشطة النووية غير المعلنة المحتملة في إيران وفقا لاتفاق الضمانات المطلوب بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونلاحظ كذلك أن أوجه

التقدم المستمرة في البرامج النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا متناميا لأمننا المشترك. ولا نزال ملتزمين بتفكيك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجميع أسلحتها النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف جميع التجارب وعمليات الإطلاق النووية التي تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية والأنشطة ذات الصلة، وذلك بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

9 - وخلال هذا المؤتمر الاستعراضي، سندرس عن كثب ونناقش بأمانة جميع المقترحات الرامية إلى النهوض بتنفيذ المعاهدة. وبهذه الروح، نتعهد ببذل قصارى جهدنا لدعم القانون الدولي والمعايير والمؤسسات الدولية والتوصل إلى نتيجة إيجابية بتوافق الآراء تجعل جميع الدول وجميع شعوبها أكثر ازدهارا وأمنا.